الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-89
5 مارس 2002
الأصل: بالإنجليزية

البند 6 من جدول الأعمال

الجلسة العامة

مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

مذكرة من مدير المكتب

رؤية الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية

مقدمة

1 الغرض من هذه الوثيقة هو الحصول على إرشاد وتوجيه من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن موضوع احتل مكانه على مدى السنوات القليلة الماضية على قمة جدول الأعمال في كثير من المنظمات الدولية، والوكالات الإنمائية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص. وقد اعتبر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات في دورته 2001 أن هذه المسألة تتسم بأهمية تؤهلها لعقد جلسة خاصة حولها أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات. وهذا الموضوع المهم هو استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية، وهو موضوع يحظى باهتمام بعض من قيادات اتخاذ القرار والشركات على مستوى العالم. ويمكن حشد موارد مهمة لهذا الموضوع، سواء كانت مالية أو بشرية، من مختلف أصحاب المصلحة. وقد أثارت هذه المسألة آمالاً كبيرة في العالم النامي، وهي على رأس المبادرات الكبرى التي تهدف إلى تلبية احتياجات البلدان النامية.

2 وقد شارك الاتحاد الدولي للاتصالات بنشاط على مدى العام الماضي في مبادرتين كبريين لسد الفجوة الرقمية قام بهما المجتمع الدولي: وهما فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق المهام التابع للدول الثماني الكبار والمعني بالفرصة الرقمية، وهو الذي يشار إليه بإسم فريق دوت. وقد وُجهت دعوة مؤخراً إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات للانضمام إلى عضوية اللجنة التوجيهية بشأن مبادرة الفرصة الرقمية، والأعضاء المؤسسون في هذه اللجنة هم شركة Accenture، ومؤسسة ماركل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3 أما فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، والتي تتلخص مهمتها الأساسية في إقامة شراكة استراتيجية بين منظومة الأمم المتحدة والصناعة ومختلف الجهات الفاعلة على المسرح الدولي، فقد بدأت مؤخراً في تنفيذ خطة عمل تهدف إلى سد الفجوة الرقمية. والاتحاد الدولي للاتصالات هو أحد الأعضاء الأربعين، أو نحو ذلك، في فرقة العمل.

4 وشارك الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً في فريق المهام التابع للدول الثماني الكبار، والذي يضم ممثلين من الدول الثماني، والاتحاد الأوروبي وتسع دول نامية، ومن الصناعة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقد قدّم فريق المهام خطة عمل لسد الفجوة الرقمية إلى زعماء الدول الثماني في اجتماعهم في يوليو 2001 في جنوه، إيطاليا، وسيقدَّم تقرير متابعة إلى الاجتماع القادم لقمة الدول الثماني في أواخر هذا العام في كندا.

الأفكار الرئيسية التي يروجها الاتحاد

5 على الرغم من أن الاتحاد لا يستطيع بمفرده "سد الفجوة الرقمية" لسبب رئيسي هو أن موارده محدودة جداً، فقد طلبت منه الدول الأعضاء القيام بدور رئيسي ومحوري في التعاون مع جميع الأطراف والشركاء المحتملين من أجل تحقيق التنسيق الفعال للجهود الدولية التي تبذل من أجل النهوض بالمجتمع العالمي للمعلومات. ولقد وضع الاتحاد هذا الهدف نصب عينيه عندما قام بترويج الأفكار الرئيسية التالية، ضمن المبادرات العالمية المختلفة:

- ***أن من بين المهام الرئيسة للاتحاد، على نحو ما حددته الدول الأعضاء وما جاء في الصكوك الأساسية للاتحاد، العمل على تشجيع شبكات وخدمات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أنحاء العالم، وتطويرها وتوسيعها.*** ويقوم الاتحاد، بقاعدة عضويته الشاملة التي تضم 189 دولة وأكثر من 650 عضواً من أعضاء القطاعات، بدور رئيسي في سد الفجوة الرقمية، وخصوصاً في إطار خطة عمل فاليتا التي تمتد لمدة أربع سنوات، والتي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في مارس 1998.

- ***أنه يوجد تكافل لا يمكن إنكاره بين البرامج الرئيسية الستة التي تتضمنها خطة عمل فاليتا ومختلف خطط العمل التي يجري تنفيذها في إطار المبادرات الكبرى المشار إليها أعلاه لسد الفجوة الرقمية، والتي تركز جميعها على أربعة مجالات: وهي دعم الاستعداد في مجال السياسات والمجالات التنظيمية ومجال الشبكات؛ والتوصيلية والنفاذ؛ وتنمية رأس المال البشري وتكوين المعرفة وتبادلها؛ وخلق المضامين والثروة من خلال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.*** وتنفيذاً لخطة عمل فاليتا، قام الاتحاد بتنفيذ برنامج واسع من الأنشطة في كل مجال من مجالات الأولوية هذه، وكذلك في المجالات المالية والاقتصادية وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص. ويوجد لدى الاتحاد الكثير مما يمكن أن يتقاسمه مع الأطراف الرئيسية المشاركة في المبادرات الكبرى الأخرى فيما يتعلق بالدروس المستفادة من تنفيذ أنشطة خطة عمل فاليتا. وهذه المبادرات المختلفة تقدم فرصة ممتازة لحشد موارد مالية جديدة وشركاء جدد للتصدي للمشكلة التي تمثلها الفجوة الرقمية.

- ***أنه ينبغي التسليم بأن تطوير مرافق البنية الأساسية يمثل أحد الأهداف الرئيسية لجميع المبادرات الخاصة بسد الفجوة الرقمية.*** فليس مما يدعو إلى الدهشة أن غالبية سكان العالم قد تخطتهم الثورة الرقمية، لأن نصف هذا العدد من السكان لم يتمكنوا حتى الآن من إجراء أول مكالمة هاتفية. وقد أكدت لجنة مايتلاند التي شكلها الاتحاد الدولي للاتصالات في منتصف الثمانينات على ضرورة "أن يصبح الحصول على الهاتف في متناول كل مواطن في نهاية القرن". وعلى الرغم من تحقيق تقدم ملموس لتضييق هذه الفجوة الرقمية فما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق الأهداف التي حددتها لجنة مايتلاند. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعد من المحركات القوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن النفاذ إلى هذه التكنولوجيا يكاد يكون مستحيلاً من دون توفر مرافق البنية الأساسية للاتصالات. ولذلك لا بد من تضافر الجهود، في دفع نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم، لمواجهة النقص الشديد في مرافق البنية الأساسية الرئيسية في كثير من البلدان النامية واتخاذ نهج شامل ومنسق تطبقه جميع الأطراف صاحبة الشأن، تجنباً لازدواجية الجهود وضماناً للتكامل فيما بين الجهود الإنمائية.

- ***ومن بين أهم مساهمات الاتحاد في مبادرات سد الفجوة الرقمية قدرته على وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكّن واضعي السياسات والباحثين من قياس هذه الفجوة بمزيد من الدقة ومدى تغيرها مع الزمن.*** وتوفر قواعد البيانات التي يحتفظ بها الاتحاد وكذلك المواقع الخاصة به على الويب وسائر المطبوعات، ومنها تقرير تنمية الاتصالات في العالم وتقارير الإنترنت – إحصاءات مستحدثة بشكل منتظم. وقد شرع الاتحاد أيضاً في إجراء دراسات حالة قطرية لقياس درجة انتشار استخدام الإنترنت ولدراسة العوامل التي تؤثر على سرعة انتشارها في العديد من البلدان. ويمكن الاطلاع على نتائج هذه الدراسات، التي شملت بوليفيا ومصر وهنغاريا ونيبال وسنغافورة وأوغندا، على موقع الاتحاد على الويب: www.itu.int/ti/casestudies. وتُعد هذه الدراسات من الأمثلة العملية على ضرورة تجاوز العموميات إلى الخصوصيات عند التعامل مع الفجوة الرقمية.

المقترحات التي تقدم بها الاتحاد إلى مختلف مبادرات سد الفجوة الرقمية:

6 بالإضافة إلى الأفكار الرئيسية السابقة أوصى الاتحاد بأن تتضمن خطط العمل لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وفريق المهام التابع للدول الثماني الكبار عدداً معيناً من الاقتراحات المحددة. وبعض هذه المقترحات ذات طابع عام ومنها:

- ضرورة قيام البلدان النامية، إن لم تكن قد قامت بذلك من قبل، بوضع سياسات واستراتيجيات قومية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل مرافق البنية الأساسية والسياسات والاستثمار في تنمية القدرات البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

- واعترافاً بالدور المساعد الذي يمكن أن تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تقوم مؤسسات التمويل ووكالات التنمية بشكل عاجل بإعطاء أولوية متقدمة في برامج التنمية لديها لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ينبغي إقامة برنامج وصندوق خاص لأقل البلدان نمواً من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان في مجالات مرافق البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية ووضع السياسات والقواعد التنظيمية.

7 وبالإضافة إلى هذه التوصيات العامة، تقدم الاتحاد بالتوصيات التالية التي تتصل بالأهداف الرئيسية لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وفريق المهام التابع لمجموعة الدول الثماني:

- إنشاء برنامج عالمي لتنظيم الاتصالات وحساب أمانة لمساعدة البلدان النامية في وضع إطار فعال للسياسات والقواعد التنظيمية. ويقوم هذا البرنامج التنظيمي بوضع سياسات نموذجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك لوضع تشريعات وتنظيمات يمكن أن تطبقها البلدان النامية في هذا المجال، مع مراعاة ألا تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الفوارق بين الجنسين، ووضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات الخاصة بالقضايا التنظيمية الملحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير خبرات تنظيمية تستهدف احتياجات محددة لدى الهيئات الوطنية. ويتم توفير التمويل اللازم لهذا البرنامج عن طريق مشاركة الجهات صاحبة الشأن في حساب أمانة يمكن أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بإدارته.

- من المهم أن تكون نقطة الانطلاق في وضع السياسات لسد الفجوة الرقمية هي إجراء تقييم لمدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد. وتوجد ندرة في المعلومات عن حالة هذه التكنولوجيا في كثير من البلدان النامية. وقد أوصى الاتحاد بإقامة مشروع لإعداد دراسات عن السوق بشأن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان حديثة العهد، بما في ذلك طرق رصد ما تحققه المرأة من تقدم في هذا الاتجاه. وتتضمن هذه التقارير معلومات أساسية عن الأوضاع القائمة فضلاً عن تقييم الاحتياجات من المرافق الأساسية والموارد البشرية لتحقيق مستوى عملي من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن أيضاً توصيات موجهة إلى واضعي السياسات من أجل تعزيز عملية انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- واعترافاً بحاجة البلدان النامية إلى وضع استراتيجية للانتقال بشبكاتها الحالية إلى شبكات الجيل التالي، يمكن وضع برنامج خاص لمساعدة البلدان النامية في هذا المجال. وعلى سبيل المثال يمكن أن يساعد هذا البرنامج البلدان النامية في إدخال الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والقادرة على نقل مجموعة من الخدمات متعددة الوسائط، وكذلك إدخال الجيل الثالث من الخدمات المتنقلة في هذه البلدان، ويساعد البرنامج هذه البلدان أيضاً في إدارة الطيف الذي أصبح مصدراً حيوياً للاتصالات اللاسلكية عن طريق الإنترنت.

- التوسع في مفهوم مراكز التميز، الذي أدى إلى إقامة خمسة مراكز تميز إقليمية: في إفريقيا (2) والدول العربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الأمريكتين. والهدف من هذه المراكز هو توفير تدريب على مستوى عالٍ لصانعي القرارات من القطاعين العام والخاص في مجالات السياسات والمسائل التنظيمية وإدارة الشركات وإدارة الطيف.

- إشراك شركاء جدد في مشروع الاتحاد الدولي للاتصالات الخاص بجامعة الاتصالات العالمية وهو المشروع الذي يشجع على تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التعلم عن بعد والتعليم عن بعد في البلدان النامية ويستهدف هذا المشروع حشد الموارد المتوفرة في الجامعات والمؤسسات التدريبية والتعليمية المعنية بالاتصالات، وتشجيع وضع برامج مبتكرة ومحتويات دراسية جديدة يتم توفيرها باستخدام مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- التوسع في مبادرة الاتحاد لإنشاء مراكز للتدريب على الإنترنت، وهي مبادرة يمولها القطاع الخاص بشكل رئيسي، وتهدف إلى إقامة 50 مركزاً للتدريب على الإنترنت على مدى ثلاث سنوات، في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن بين أهداف هذه المبادرة تحسين حالة النقص في المهارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم النامي.

- إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة يكون الهدف منه هو دعم وتعزيز المشروعات المحلية الصغيرة في البلدان النامية عن طريق توفير المساعدات لها في فترة "الحضانة" وتوفير المساعدات المالية التي تساعدها على بدء المشروع. والمشروعات المحلية هي أفضل وسيلة لتوفير خدمات المعلومات والاتصالات في بلدانها، نظراً لاتصالها بلغة البلد، ومعرفة الظروف المحلية وقدرتها على تقييم المخاطر الخاصة بالبلد.

- التوسع في مشروع التجارة الإلكترونية في البلدان النامية عن طريق وضع إطار واسع للمشاركة من جانب المنظمات المانحة ومؤسسات التمويل. وقد قام الاتحاد حتى الآن بمبادرات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية في أكثر من 100 من البلدان النامية بدعم ومشاركة نشطة من شركات القطاع الخاص. وعلاوة على تيسير خدمات التجارة الإلكترونية، توفر مراكز البنية الأساسية أيضاً خدمات إلكترونية في مجالات الإدارة الحكومية عن بعد والخدمات الطبية عن بعد. والأهداف الرئيسية الأربعة للمشروع هي: (أ) المساعدة في تطوير مرافق البنية الأساسية التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية؛ و(ب) بناء القدرات المحلية في المجالات التكنولوجية المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛ و(ج) معالجة قضايا السياسات والقضايا الاستراتيجية المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛ و(د) إقامة شراكات محايدة ومفتوحة مع صناعة المعلومات والاتصالات.

8 وقد عولجت معظم هذه الاقتراحات وأشير إليها بشكل أو بآخر في خطط العمل لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وفريق المهام التابع لمجموعة الدول الثماني.

استراتيجية الاتحاد لسد الفجوة الرقمية في المستقبل

9 أعرب الاتحاد مراراً عن وجهة نظره بأنه في وضع يمكّنه من القيام بدور مركزي ورئيسي في تنفيذ الأنشطة العالمية والإقليمية التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية. فهذه الأنشطة هي أولاً في صلب ولاية الاتحاد الدولي للاتصالات، ثم إن عضوية الاتحاد، وهي أشمل وأوسع من عضوية أي منظمة دولية أخرى، تضم معظم أصحاب المصلحة في هذه المبادرات، ومعظم البلدان التي يمكن أن تستفيد مباشرة من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10 وسيقام على مدى السنوات الثلاث القادمة عدد من الأحداث العالمية والإقليمية الكبرى التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، وكلها تعالج في صميم اهتماماتها موضوع سد الفجوة الرقمية. ومن هذه الأحداث المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في إسطنبول، ومؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في سبتمبر- أكتوبر 2002، وأربعة معارض تليكوم إقليمية، ومعرض تليكوم العالمي 2003، وأخيراً وليس آخراً القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 2003 و 2005.

11 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات هي بؤرة التركيز الطبيعية والمنطقية لمختلف المبادرات الجارية فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، لأنها توفر للمجتمع الدولي فرصة ذهبية لتقييم مدى فعالية المبادرات الجارية وإعادة توجيه الجهود الدولية والإقليمية، إذا لزم الأمر، الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية.

12 ويدرك مؤتمر إسطنبول لتنمية الاتصالات بالتأكيد أن برامج تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدام هذه التكنولوجيات لسد الفجوة الرقمية، ليست بالتأكيد حكراً على الاتحاد الدولي للاتصالات، بل إن منظمات عديدة دولية وإقليمية ووطنية وضعت برامج وتنفذ أنشطة تهدف إلى تناول مختلف أوجه مسألة الفجوة الرقمية. ونظرة سريعة على عضوية المبادرات الكبرى في مجال الفجوة الرقمية، مثل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، تبين مدى تنوع واتساع مختلف الجهات الفاعلة التي تسهم بالفعل في الجهود الدولية التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية. وتتراوح هذه الكيانات من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، وغيرها كثير، إلى الهيئات السياسية الكبرى مثل المجتمع الأوروبي، والكيانات الخاصة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي واللجنة العالمية لبنية المعلومات. ويتزايد الاهتمام بهذه المبادرات أيضاً على صعيد المنظمات غير الربحية، مثل مؤسسة ماركل، والمنظمات غير الحكومية.

13 وليس من الممكن تزويد مؤتمر تنمية الاتصالات بنظرة عامة شاملة عن المبادرات المختلفة الجاري تنفيذها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكفي القول إن كثيراً من هذه الكيانات يشارك بشكل نشط في مبادرات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنها تقدم موارد مالية وبشرية تتجاوز في أحيان كثيرة قدرات الاتحاد، وأنها أصبحت في الواقع من الأطراف الرئيسية في ترويج وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبظهور هذه الأطراف الفاعلة الجديدة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما هو الدور الذي ينبغي للاتحاد أن يقوم به وما هي الاستراتيجيات التي ينبغي أن يسير عليها على وجه التحديد؟

14 يستخلص من الفقرات السابقة في هذه الوثيقة أن أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات ركزت تدخلاتها ومساهمتها في مجال سد الفجوة الرقمية على ما ترى أنه يمثل جوانب القوة التي يتمتع بها الاتحاد في مجال تعزيز وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي. ويمكن تلخيص هذه النواحي فيما يلي:

- إن الصكوك الأساسية للاتحاد تنيط به القيام بدور رئيسي وبدور مساعد في تعزيز وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي.
- إن الاتحاد يرحب بفرص التعاون مع مختلف الجهات المعنية، بل ويسعى بجد إلى فرص التعاون معها.
- إن الاتحاد يؤيد بقوة اتباع نهج شامل ومنسق بين جميع الجهات المعنية بالأمر، تجنباً لازدواجية الجهود وضماناً للتكامل بين مختلف المبادرات.
- إن الاتحاد، بحكم عضويته الشاملة، في وضع يمكّنه، كأي منظمة دولية أخرى، من إشراك البلدان النامية في المبادرات العالمية المتصلة بسد الفجوة الرقمية وتعبئة جهود القطاع الخاص في هذا الشأن.

- إن الاتحاد يسعى، منذ فترة من الوقت، إلى تضييق الفجوة الرقمية من خلال البرامج والأنشطة الإنمائية، وفي الفترة الأخيرة من خلال خطة عمل فاليتا، وإن بوسع الأطراف الجديدة المهتمة أن تساعد الاتحاد عن طريق الانطلاق من البرامج الحالية.

- إن الاتحاد وقّع مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وإنه يرأس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذا الغرض.

- إن تنمية مرافق البنية الأساسية للاتصالات، وهي إحدى الركائز الأساسية لعمل الاتحاد، ينبغي أن تكون أحد الأهداف الرئيسية للمبادرات الخاصة بسد الفجوة الرقمية؛ وينطبق هذا بنفس القدر على تطوير مرافق البنية الأساسية لشبكة الإنترنت الدولية، وتطوير مرافق البنية الأساسية الدولية للاتصالات.

- إن من بين مساهمات الاتحاد الرئيسية في المبادرات الخاصة بسد الفجوة الرقمية جمع المؤشرات والبيانات وتحليلها وعرضها، كما هو واضح في سلسلة دراسات الحالة الخاصة بمدى انتشار الإنترنت التي أجريت في عام 2000.

- إن مؤتمرات الاتحاد المقبلة، وكذلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات، توفر للمجتمع الدولي بؤرة الاهتمام الطبيعية والمنطقية للمبادرات الجارية المتصلة بسد الفجوة الرقمية.

15 وقد شارك الاتحاد الدولي للاتصالات مشاركة نشطة في عمل فريق المهام التابع لمجموعة الدول الثماني وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة ليؤكد من خلال المجتمع الدولي دوره الريادي والمساعد في سد الفجوة الرقمية. ويتيح المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لأعضاء الاتحاد فرصة لتقييم العمل الجاري الذي يقوم به الاتحاد في المبادرات العالمية لسد الفجوة الرقمية، وكذلك لإعطاء الاتحاد توجيهات بشأن استراتيجيته ودوره في هذا الصدد.